الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1233 (1999)
6 April 1999



مجلس الأمن

القرار ١٢٣٣ (١٩٩٩)

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٩١ المعقودة
في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩**

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/RES/1216 (1998)) وبيانات رئيسه المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/31) و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/35) و ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/38)،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في غينيا - بيساو،

وإذ يعرب عن التزامه الأكيد بالحفاظ على وحدة غينيا - بيساو وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/294) وبالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما مع التقدير بما صدر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن رئيس جمهورية غينيا - بيساو وقائد المجلس العسكري المنصَّب ذاتيا من تعهد رسمي بعدم اللجوء إلى السلاح أبدا (S/1999/173)،

وإذ يرحب بإنشاء 'حكومة الوحدة الوطنية' الجديدة وبأدائها اليمين في غينيا - بيساو في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، وهو ما يشكل خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام،

وإذ يلاحظ بقلق أن عواقب جسيمة لا تزال تعرقل فعالية أداء الحكومة الجديدة، ويخص بالذكر منها عدم عودة أفراد الخدمة المدنية وغيرهم من الكوادر المهنية التي تلتمس اللجوء في بلدان أخرى،

9909643

وإذ يرحب بنشر دول المنطقة للجنود الذين يشكلون القوة الفاصلة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي ينفذوا ولاية حفظ السلام التي كلفوا بها وانسحاب جميع القوات الأجنبية من غينيا - بيساو عملا باتفاق أبوجا المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1028، المرفق)،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء الانتخابات العامة والرئاسية في أقرب وقت ممكن عملا باتفاق أبوجا ووفقا للمقتضيات الدستورية الوطنية، وإذ يلاحظ إعراب الأطراف عن اهتمامها الشديد بإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن،

١ - يكرر القول بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو تقع على عاتق الأطراف ويطلب إليها بشدة أن تنفذ جميع أحكام اتفاق أبوجا وما تلاه من تعهدات تنفيذا تاما؛

٢ - يثني على الأطراف نظرا للخطوات التي خطتها حتى الآن في تنفيذ اتفاق أبوجا، ولا سيما إنشاء 'حكومة الوحدة الوطنية' الجديدة، ويحثها بقوة على اعتماد وتنفيذ جميع التدابير الضرورية لضمان سلاسة أداء الحكومة الجديدة وسائر المؤسسات، ويخص بالذكر منها تدابير بناء الثقة والتدابير الرامية إلى تشجيع اللاجئين والمشردين داخليا على العودة مبكرا؛

٣ - يثني أيضا على جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى القادة في المنطقة وخارجها، ولا سيما رئيس جمهورية توغو بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نظرا للدور الرئيسي الذي يؤدونه لتحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد السلام والأمن في شتى أنحاء غينيا - بيساو؛

٤ - يعرب عن تقديره للدول التي قدمت فعلا مساعدات لكي ينشر في غينيا - بيساو فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

٥ - يكرر نداءه العاجل إلى جميع الدول وإلى المنظمات الإقليمية كي تقدم مساهمات مالية إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوسائل من بينها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لدعم حفظ السلام في غينيا - بيساو، وذلك لتقديم الدعم التقني والسوقي لمساعدة ذلك الفريق على تنفيذ ولايته المتعلقة بحفظ السلام وللمساعدة على تيسير التنفيذ التام لجميع أحكام اتفاق أبوجا، ولهذا الغرض فهو يدعو الأمين العام إلى النظر في عقد اجتماع في نيويورك، تشترك فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأجل تقييم احتياجات الفريق ودراسة الطرق التي يمكن بها حشد المساهمات وتوجيهها؛

٦ - يطلب إلى الأطراف المعنية أن تتفق بسرعة على موعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للكافة في أقرب وقت ممكن، ويدعو الأمم المتحدة وغيرها من الجهات إلى النظر، حسب الاقتضاء، في تقديم أي مساعدة انتخابية لازمة؛

٧ - يؤيد قرار الأمين العام القاضي بإنشاء مكتب لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع يقوده ممثل للأمين العام (S/1999/233) الذي سوف يوفر إطار العمل السياسي والريادة للمواءمة بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتحقيق تكاملها بغينيا - بيساو في غضون الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات العامة والرئاسية ويسهل تنفيذ اتفاق أبوجا بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع لتلك الجماعة ومع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين؛

٨ - يشجع جميع الوكالات والبرامج والمكاتب والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن الشركاء الدوليين الآخرين، على تقديم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع وإلى ممثل الأمين العام من أجل القيام، مع حكومة غينيا - بيساو، بوضع نهج شامل ومتضافر ومنسق لبناء السلام في غينيا - بيساو؛

٩ - يعيد تأكيد الحاجة إلى نزع سلاح القوات التي كانت متحاربة في السابق وإلى تسكينها في الثكنات في الوقت نفسه، ويرحب بالتقدم الذي أحرزه في هذا الصدد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويحث بقوة الأطراف على الاستمرار في التعاون من خلال اللجنة الخاصة المنشأة لذلك الغرض، وعلى الإسراع باختتام هذه المهام، وعلى تهيئة الظروف اللازمة لإعادة توحيد القوات الوطنية المسلحة والأمنية؛

١٠ - يشدد على الحاجة إلى الإسراع بإزالة الألغام من المناطق المتضررة لأجل تمهيد السبيل لعودة اللاجئين والمشردين ولأجل استئناف الأنشطة الزراعية، ويشجع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة أنشطته في مجال إزالة الألغام، ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة اللازمة لإزالة الألغام؛

١١ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تبدي الاحترام التام لما يتصل بالموضوع من أحكام القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن تضمن وصول المنظمات الإنسانية بأمان ودون أي عراقيل إلى المحتاجين، وأن تضمن الحماية وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المعونة الإنسانية الدولية؛

١٢ - يكرر نداءه الموجه إلى الدول والمنظمات المعنية لكي توفر المساعدة الإنسانية العاجلة للمشردين داخليا وللاجئين؛

١٣ - يرحب بمؤتمر مائدة المانحين المستديرة المعني بغينيا - بيساو المقرر عقده يومي ٤ و ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ في جنيف، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعبئة المساعدات لجملة أغراض من بينها تلبية الاحتياجات الإنسانية وتوطيد السلام وإنعاش غينيا - بيساو اجتماعيا واقتصاديا؛

١٤ - يرجو من الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على الحقائق وأن يقدم إليه تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتقريرا كل ٩٠ يوما بعد ذلك فيما يختص بالتطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع وتنفيذ اتفاق أبوجا، بما فيه تنفيذ فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لولايته؛

١٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.
